عباس" في الاجتماعات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "**إيهودأولمرت**" وعلى نفس الطاولة، وقد كانت فرنسا من قبل تحاول إنشاء تجمعات مماثلة مثل تجمع "**الحوار الأورومتوسطي**" لكنه لم ينجح وباء بالفشل، ثم جاء الاتحاد الجديد إحياءا لتلك المسارات، بما فيها "**مشروع الشرق الأوسط الكبير**" الذي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها العراق بدعوى نشر الديمقراطية ودحر الاستبداد في الوطن العربي[1].

3-تقييم مشروعي الشراكة الأورو متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط

مختلف الجهود الجهوية بخصوص حماية المنطقة المتوسطية لم تخلو من الانتقادات خصوصا وأنها في ظاهرها تبدو أحادية الجانب فالاتحاد الأوروبي هو من رسم الخطط ووضع البرامج على الرغم من أن تلك المجهودات تبلور عنها في الأخير ما يسمى بالشراكة، وفيما يلي سنوضح ذلك:

أ- على الصعيد البنيوي

الاتحاد الأوروبي هو من يصوغ مجمل القواعد ويلزم الجيران بقبولها، وهو من ينظم العمل الجماعي ويحدد الأطراف التي بإمكانها المشاركة في ذلك العمل والبرنامج.

ب-على الصعيد الادائي

الاتحاد الأوروبي هو من يتصرف بالقدرة التكتيكية والتنظيمية من أجل الوصول إلى حلول متوافقة مع أهدافه.

ت-على المستوى الإداري

الاتحاد الأوروبي هو من يملي المعايير ويحدد الاتجاه الواجب اتباعه[2].

في الحقيقة المتوسطية هي دائرة من الدوائر التي تحاول أن تجذب إليها العلاقات الدولية العربية تحت تأثيرات لعبة الصراع العالمي، وتوازنات القوى الإقليمية عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن **20**، وعلى النحو الذي يقطع توجه هذه العلاقات نحو الدائرة العربية الاسلامية فهو هادف إلى طمس الهوية العربية الإسلامية تحت مبررات المصالح المادية في وقت تشهد فيه هذه الهوية تحديات كبيرة بقدر ما تشهد أيضا المصالح العربية تحديات خطيرة، والمتوسطية ليست إلا مظاهر جديدة لمظاهر السيطرة القديمة

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 47.

[2]- رقية العاقل، "المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوروبي – من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الاتحاد من أجل المتوسط،:، في مجلة: أبحاث قانونية وسياسية، العدد: 4، نوفمبر 2017، ص: 88.

جاءت في شكل مبادرات تعاون هادفة إلى مواجهة التحديات المشتركة بين الطرفين، لكن هنا يبقى التساؤل المطروح حول ماهية هذا المشترك من تهديدات أو مصالح، وحول مدى تطابقه مع منظور الطرفين المعنيين (شمال المتوسط الأوروبي وجنوبه، وشرقه العربي إلى جانب إسرائيل)[1].

وفي الأخير كملاحظات تقييمية حول المبادرات الجهوية التي اهتمت بموضوع الشراكة والتعاون من أجل حماية المنطقة المتوسطية من الأخطار المستجدة والتهديدات الأمنية الجديدة نستطيع القولبأنها تركزت في النقاط التالية:

- أولا هناك عامل يتعلق بالإرث الاستعماري الطويل لدول شمال المتوسط فكلا الطرفين يعتبران الآخر هو الجاني، فبالنسبة للطرف الغربي دائما يصور العرب والمسلمين بالمتخلفينوالمتطرفين، وحتى بالنسبة للطرف العربي فهو لازال يرجع أسباب تخلفه عن التنمية بجميع أبعادها إلى الاستعمار.
- في ظل عدم وجود توازن وتكافؤ بين طرفي الشراكة فهذا سيقف كحاجز أمام قيام تنمية مشتركة حقيقية لصالح الطرفين.
- التعاون التكنولوجي في هذه الشراكة الذي طرحه الاتحاد الأوروبي أشبه بإعلان النوايا فهو تجاهل قضية إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول العربية.
- ليس من المنطق تحرير حركة التجارة وحركة رؤوس الأموال في حين تقيد حركة عنصر العمل.
- هناك تخوف كبير حول هذا النمط من المشاريع التي يمكنها دمج إسرائيل في المنطقة حتى في ظل تعثر عمليات السلام.
- من المعلوم بأن هناك مشاكل تسود العلاقات الأوروبية الأمريكية ومشاكل أخرى ترتبط بالدول الأوروبية بعضها ببعض، فالمشروع المتوسطي ربما يعبر عن نية الطرف الأوروبي في كسر الهيمنة الأمريكية على المنطقة والاستحواذ عليها في إطار تحقيق المصالح، كما يمكن أن يكون مدخلا من مداخل تكريس تلك الهيمنة وربطها باستراتيجية الأمن الغربية التي لازالت تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]– مدحت العراقي، "حلم قديم ..وكوابيس جديدة السوق العربية المشتركة بين النظرية وتحديات الكيانات الاقتصادية البديلة"، في دورية: دراسات اقتصادية، العدد: 9، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، جويلية 2007، ص: 48.

- يتصادم المنظور الأوروبي لقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والهجرة والأمن التقليدي في مشروع الشراكة مع كثير من المنطلقات العربية حول هذه القضايا وعلى نحو يثير إشكالية التدخلات الخارجية وعدم مراعاة المصالح العربية.
- وما يعاب أكثر على هذه المشاريعأنها تحمل كل المسؤولية لدول الجنوب بخصوص الاستقرار السياسي والأمني والتكامل الاقتصادي اعتبارا بأنها تنظر لها كمناطق لمصادر التهديد الجديدة، فالملاحظ هو فرض الأجندة الأوروبية عموما على المتوسط ككل وعلى العرب خصوصا، ويتضح ذلك من خلال أساليب العلاج المقترحة للمشاكل الاقتصادية والإرهاب والهجرة.